



6 - فبراير 2019

724/E

إلى

السيد وزير الدولة والسيدات والسادة الوزراء
والمندوبين السامين والمندوب العام

الموضوع: إعداد تقارير نجاعة الأداء.

سلام تام بوجود مولانا الإمام،

وبعد، فكما تعلمون تم ابتداء من فاتح يناير 2016 تنزيل مقتضيات القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية بطريقة تدريجية تمتد لخمس سنوات وفق جدول زمني حددته المادة 69 من هذا القانون. وستعرف سنة 2020 دخول حيز التنفيذ للمقتضيات المتعلقة بإعداد التقارير المرافقة لمشروع قانون التصفية المتعلق بتنفيذ قانون المالية، سيما، التقرير السنوي حول نجاعة الأداء المعد من طرف الوزارة المكلفة بالمالية، والذي يقوم بتلخيص وتجميع تقارير نجاعة الأداء المعدة من طرف القطاعات الوزارية أو المؤسسات.

وبغية توحيد وتنميط شكل و محتوى تقارير نجاعة الأداء على صعيد مختلف القطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية، أعدت وزارة الاقتصاد والمالية نموذجا لهذه التقارير التي يجب أن تعرض النتائج المحققة مع إبراز الفوارق المحتملة مقارنة مع التوقعات المقيدة بمشاريع نجاعة الأداء.

وتطبيقا لمقتضيات المادة 32 من المرسوم رقم 2.15.426 المتعلق بإعداد وتنفيذ قوانين المالية كما تم تعديله و تنميته، فإن القطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية مدعوة لإعداد تقارير نجاعة الأداء الخاصة بها برسم قانون المالية لسنة 2018، وفق النموذج المرفق بهذا المنشور، و إرسالها إلى مديرية الميزانية التابعة لوزارة الاقتصاد والمالية، في أجل أقصاه متم شهر يوليو 2019 بعد إدخال المعطيات المتعلقة بهذه التقارير على مستوى التطبيق الخاص بها والمتاح على صعيد النظام المعلوماتي للبرمجة الميزانية «eBudget2».

وتجدر الإشارة إلى أن المفتشية العامة للمالية ستعتمد أساسا على التقارير المستخرجة من النظام المعلوماتي «eBudget2» في إعداد تقرير افتتاح نجاعة الأداء الذي سيرفق بمشروع قانون التصفية المتعلق بتنفيذ قانون المالية لسنة 2018.

وتظل مصالح مديرية الميزانية التابعة للوزارة المكلفة بالمالية رهن إشارتكم لتقديم الدعم والمساندة الضروريين لإنجاح هذا الورش.

ومع خالص التحيات والسلام.

وزير الاقتصاد والمالية

إمضاء: محمد بنشعبون

6 - فبراير 2019

إلى

724/E

السيد رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

الموضوع: إعداد تقارير نجاعة الأداء.

سلام تام بوجود مولانا الإمام،

وبعد، فكما تعلمون تم ابتداء من فاتح يناير 2016 تنزيل مقتضيات القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية بطريقة تدريجية تمتد لخمس سنوات وفق جدول زمني حددته المادة 69 من هذا القانون. وستعرف سنة 2020 دخول حيز التنفيذ للمقتضيات المتعلقة بإعداد التقارير المرافقة لمشروع قانون التصفية المتعلق بتنفيذ قانون المالية، سيما، التقرير السنوي حول نجاعة الأداء المعد من طرف الوزارة المكلفة بالمالية، والذي يقوم بتلخيص وتجميع تقارير نجاعة الأداء المعدة من طرف القطاعات الوزارية أو المؤسسات.

وبغية توحيد وتنميط شكل و محتوى تقارير نجاعة الأداء على صعيد مختلف القطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية، أعدت وزارة الاقتصاد والمالية نموذجا لهذه التقارير التي يجب أن تعرض النتائج المحققة مع إبراز الفوارق المحتملة مقارنة مع التوقعات المقيدة بمشاريع نجاعة الأداء.

وتطبيقا لمقتضيات المادة 32 من المرسوم رقم 2.15.426 المتعلق بإعداد وتنفيذ قوانين المالية كما تم تعديله و تميمه، فإن القطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية مدعوة لإعداد تقارير نجاعة الأداء الخاصة بها برسم قانون المالية لسنة 2018، وفق النموذج المرفق بهذا المنشور، و إرسالها إلى مديرية الميزانية التابعة لوزارة الاقتصاد والمالية، في أجل أقصاه متم شهر يوليو 2019 بعد إدخال المعطيات المتعلقة بهذه التقارير على مستوى التطبيق الخاص بها والمتاح على صعيد النظام المعلوماتي للبرمجة الميزانية «eBudget2».

وتجدر الإشارة إلى أن المفتشية العامة للمالية ستعتمد أساسا على التقارير المستخرجة من النظام المعلوماتي «eBudget2» في إعداد تقرير افتتاح نجاعة الأداء الذي سيرفق بمشروع قانون التصفية المتعلق بتنفيذ قانون المالية لسنة 2018.

وتظل مصالح مديرية الميزانية التابعة للوزارة المكلفة بالمالية رهن إشارتكم لتقديم الدعم والمساندة الضروريين لإنجاح هذا الورش.

ومع خالص التحيات والسلام.

وزير الاقتصاد والمالية

إمضاء: محمد بنشعبون